

Distr.: General
15 December 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون
البند ٩٢ (أ) من جدول الأعمال

التدريب والبحث: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد أزاناو تاديس أبريها (إثيوبيا)

أولاً - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة فنية بشأن البند ٩٢ (أ) من جدول الأعمال (انظر A/59/490، الفقرة ٢). وأُخذ إجراء بشأن البند الفرعي (أ) في الجلستين ٣٦ و ٣٩، المعقودتين في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ويرد سرد لنظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين لهاتين الجلستين (A/C.2/59/SR.36 و 39).

ثانياً - النظر في مشروع القرارين A/C.2/59/L.51 و A/C.2/59/L.65

٢ - في الجلسة ٣٦، المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل قطر، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان "معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث" (A/C.2/59/L.51)، وفي ما يلي نص مشروع القرار:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراراتها ١٨٨/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٢٠٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ١٩٥/٥٣ المؤرخ

* سيصدر تقرير اللجنة الثانية عن هذا البند في ثلاثة أجزاء تحت الرمز A/59/490 و Add.1 و Add.2.

١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢٢٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢٠٨/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢٠٨/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٦٨/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

”وقد نظرت في تقرير الأمين العام والمدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث،

”وإذ تلاحظ التقدم المستمر الذي أحرزه المعهد في شتى برامج وأنشطته، بما فيها تعزيز التعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى ومع المؤسسات الإقليمية والوطنية،

”وإذ تعرب عن تقديرها للحكومات والمؤسسات الخاصة التي قدمت مساهمات مالية وغير مالية إلى المعهد أو تعهدت بتقديمها،

”وإذ تلاحظ مع القلق أن المساهمات المقدمة إلى المعهد لا تزال منخفضة في حين أن معظم الموارد التي تقدم كمساهمات إلى المعهد توجه إلى صندوق المنح المرصودة لأغراض خاصة، وتلاحظ أن مشاركة البلدان المتقدمة النمو في البرامج التدريبية في نيويورك وجنيف ما فتئت تتزايد،

”وإذ تعرب عن قلقها لأن المعهد لا يتلقى أي إعانة مالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وأنه يقدم برامج تدريبية لجميع الدول الأعضاء مجانا،

”وإذ تكرر التأكيد على ضرورة أن يكون لأنشطة التدريب دور أبرز وأكبر في دعم إدارة الشؤون الدولية وفي تنفيذ برامج منظومة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

”١ - تؤكد من جديد أهمية اتباع نهج منسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة إزاء البحث والتدريب، يستند إلى استراتيجية متسقة وفعالة وإلى تقسيم فعلي للعمل فيما بين المؤسسات والهيئات ذات الصلة؛

”٢ - تؤكد من جديد أيضا فائدة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بالنظر إلى الأهمية المتزايدة للتدريب داخل الأمم المتحدة وإلى احتياجات الدول للتدريب، وفائدة أنشطة البحث المتصلة بالتدريب التي يضطلع بها المعهد في إطار ولايته؛

”٣ - ترحب بالتقدم المحرز في بناء الشراكات بين المعهد والمنظمات والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في مجال برامجها التدريبية، وتؤكد في هذا السياق على الحاجة إلى مواصلة تطوير نطاق تلك الشراكات وتوسيعه، ولا سيما على الصعيد القطري؛

”٤ - تحيط علما مع التقدير بأنشطة مكتب هيروشيما لآسيا والمحيط الهادي التابع للمعهد خلال سنته الأولى؛

”٥ - ترحب بإنشاء المكتب الميداني للمشاريع التابع للمعهد في دوشانبي؛

”٦ - تطلب إلى مجلس أمناء المعهد مواصلة ضمان التوزيع الجغرافي العادل والمنصف والشفافية لدى إعداد البرامج وتوظيف الخبراء، وتشدد في هذا الصدد على أنه ينبغي لدورات المعهد أن تركز أساسا على قضايا التنمية وإدارة الشؤون الدولية؛

”٧ - تجدد نداءها إلى جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الخاصة التي لم تقدم بعد للمعهد مساهمة مالية أو غير مالية، أن تقدم له دعمها المالي وغير المالي بسخاء، وتحث الدول التي أوقفت تبرعاتها على النظر في استئنافها في ضوء النجاح الذي تحقق في إعادة هيكلة المعهد وتنشيطه؛

”٨ - تشجع مجلس أمناء المعهد على مواصلة بذل جهوده لتسوية الحالة المالية الحرجة للمعهد، ولا سيما بقصد توسيع قاعدة الجهات المانحة ومواصلة زيادة المساهمات المقدمة إلى الصندوق العام؛

”٩ - تشجع أيضا مجلس الأمناء على أن ينظر في مواصلة تنويع أماكن عقد المناسبات التي ينظمها المعهد وأن تشمل تلك الأماكن المدن التي تستضيف اللجان الإقليمية، بغية تشجيع قدر أكبر من المشاركة والحد من التكاليف؛

”١٠ - تؤكد مرة أخرى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات على وجه السرعة لتسوية المسائل المتعلقة بإيجار المعهد وديونه ومعدلات إيجاره وتكاليف صيانته، مع مراعاة حالته المالية، وترحب بمواصلة اللجنة الخامسة النظر في هذه المسائل؛

”١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يتضمن تفاصيل عن حالة المساهمات المقدمة إلى المعهد وعن حالته المالية“.

٣ - وفي الجلسة ٣٩، المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، عرض مقرر اللجنة، أزاناو تاديس أبريها (إثيوبيا)، مشروع قرار بعنوان ”معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث“

(A/C.2/59/L.65)، قدمه بناء على مشاورات غير رسمية أُجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/59/L.51 (انظر A/C.2/59/SR.39). وأثناء عرض مشروع القرار، قام المقرر بتصويب الفقرة السابعة من الديباجة شفويا بالاستعاضة عن عبارة "does not receive" في النص الانكليزي بعبارة "not receiving" وهو تصويب لا يؤثر على النص العربي، بالاستعاضة عن عبارة 'ويقدم' بعبارة 'ويوفر'.

٤ - وفي نفس الجلسة، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/59/L.65 بصيغته المصوّبة شفويا (انظر الفقرة ٧) (انظر A/C.2/59/SR.39).

٥ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان.

٦ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/59/L.65، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/59/L.51 بسحبه.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

٧ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٨/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٢٠٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ١٩٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢٢٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢٠٨/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢٠٨/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٦٨/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام^(١) والمدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث^(٢)،

وإذ تعترف بمجهود مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في عمل المعهد،

(١) A/59/230.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ١٤ (A/59/14).

وإذ تلاحظ التقدم المستمر الذي أحرزه المعهد في شتى برامج وأنشطته، بما فيها تعزيز التعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى ومع المؤسسات الإقليمية والوطنية،
وإذ تعرب عن تقديرها للحكومات والمؤسسات الخاصة التي قدمت مساهمات مالية وغير مالية إلى المعهد أو تعهدت بتقديمها،

وإذ تلاحظ أن معظم الموارد التي تقدم كمساهمات إلى المعهد توجه إلى صندوق المنح المرصودة لأغراض خاصة، وليس للصندوق العام، وإذ تؤكد على ضرورة معالجة ذلك الوضع غير المتوازن، وإذ تلاحظ أيضا أن مشاركة البلدان المتقدمة النمو في البرامج التدريبية في نيويورك وجنيف ما فتئت تتزايد،

وإذ تلاحظ أيضا أن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث يعتمد على التمويل الذاتي، ولا يتلقى أي إعانة مالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وأنه يوفر، مجانا، دورات تدريبية للدبلوماسيين والمندوبين المعتمدين لدى مقر الأمم المتحدة في نيويورك ولدى مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي،

وإذ تحيط علما بمختلف البرامج التدريبية التي يواصل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث تقديمها، بما في ذلك في ميدان التنمية المستدامة،

وإذ تكرر التأكيد على ضرورة أن يكون لأنشطة التدريب دور أبرز وأكبر في دعم إدارة الشؤون الدولية وفي تنفيذ برامج منظومة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

١ - تؤكد من جديد أهمية اتباع نهج منسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة إزاء البحث والتدريب، يستند إلى استراتيجية متسقة وفعالة وإلى تقسيم فعال للعمل فيما بين المؤسسات والهيئات ذات الصلة؛

٢ - تؤكد من جديد أيضا فائدة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بالنظر إلى الأهمية المتزايدة للتدريب داخل الأمم المتحدة وإلى احتياجات الدول للتدريب، وفائدة أنشطة البحث المتصلة بالتدريب التي يضطلع بها المعهد في إطار ولايته؛

٣ - ترحب بالتقدم المحرز في بناء الشراكات بين المعهد والمنظمات والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في مجال برامجها التدريبية، وتؤكد في هذا السياق على الحاجة إلى مواصلة تطوير نطاق تلك الشراكات وتوسيعه، ولا سيما على الصعيد القطري؛

٤ - تحيط علما مع التقدير بالأنشطة التي اضطلع بها المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي التابع للمعهد، في هيروشيما، اليابان خلال سنته الأولى؛

- ٥ - **ترحب** بإنشاء المكتب الميداني للمشاريع التابع للمعهد في دوشانبي؛
- ٦ - **تطلب** إلى مجلس أمناء المعهد مواصلة ضمان التوزيع الجغرافي العادل والمنصف والشفافية لدى إعداد البرامج وتوظيف الخبراء، وتشدد في هذا الصدد على أنه ينبغي لدورات المعهد أن تركز أساساً على قضايا التنمية وإدارة الشؤون الدولية؛
- ٧ - **تجدد نداءها** إلى جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الخاصة التي لم تقدم بعد للمعهد مساهمة مالية أو غير مالية، أن تقدم له دعمها المالي وغير المالي بسخاء، وتحث الدول التي أوقفت تبرعاتها على النظر في استئنافها في ضوء النجاح الذي تحقّق في إعادة هيكلة المعهد وتنشيطه؛
- ٨ - **تشجع** مجلس أمناء المعهد على أن ينظر في مواصلة تنويع أماكن عقد المناسبات التي ينظمها المعهد وأن تشمل تلك الأماكن المدن التي تستضيف اللجان الإقليمية، بغية تشجيع قدر أكبر من المشاركة والحد من التكاليف؛
- ٩ - **تلاحظ مع التقدير** الاعتماد الذي رصدته الجمعية العامة لمرة واحدة، في الجزء الرابع عشر من قرارها ٢٧٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، لشطب ديون المعهد السابقة؛
- ١٠ - **تؤكد** ضرورة مواصلة النظر في المسائل المتصلة بإيجار المعهد وأسعار الإيجار وتكاليف الصيانة، مع مراعاة حالته المالية بغية حلها على وجه السرعة؛
- ١١ - **تشجع** مجلس أمناء المعهد على مواصلة جهوده لحل الحالة المالية الحرجة للمعهد، وبخاصة بغية توسيع قاعدة الجهات المانحة له ومواصلة زيادة المساهمات المقدمة للصندوق العام؛
- ١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، يتضمن تفاصيل عن حالة المساهمات المقدمة إلى المعهد وعن حالته المالية، وتقرر أن تنظر أثناء الدورة الستين في مسألة معدل إدراج البند المعنون "التدريب والبحث" في جدول الأعمال.